

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في ٨-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٢١-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/44/5
TD/B/COM.1/6
20 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٢١-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧

(A) GE.97-50611

المحتويات

الفقرات

الفصل

١ - ٥	مقدمة
٦ - ٣١	الأول - تمكين البلدان من الاستجابة لفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقيات جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف (البند ٣ من جدول الأعمال)
٣٢ - ٦١	الثاني - دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخرا والقضايا المتعلقة (البند ٤ من جدول الأعمال)
٦٢ - ٦٦	الثالث - مسائل تنظيمية

المرفقات

الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
ألف - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمكين البلدان من الاستجابة لفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقيات جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف (البند ٣ من جدول الأعمال)
باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخرا والقضايا المتعلقة (البند ٤ من جدول الأعمال)
الثاني - ملخصات الرئيس
ألف - الملخص الذي أعده الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال
باء - الملخص الذي أعده الرئيس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال
الثالث - رسالة موجهة من لجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة
الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة
الخامس - الحضور

مقدمة

١- وفقاً للمقرر المُتَّخِذ في الدورة التنفيذية الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٨ تموز/يوليه ١٩٦١^(١). وللجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد الذي وافق عليه المجلس في دورته الثالثة والأربعين، قامت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بعقد الجزء الأول من دورتها الأولى في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لكي تتناول على وجه التحديد البند ٣ من جدول أعمالها المتعلق بأثر اتفاقات جولة أوروغواي. وعملاً بالمقرر نفسه، عقدت اللجنة الجزء الثاني من دورتها الأولى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، للنظر في البند ٤ من جدول الأعمال المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية.

البيان الافتتاحي

٢- أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى أن الهدف النهائي لبرنامج عمل الأونكتاد في ميدان التجارة، كما اعتُمد في مؤتمر الأونكتاد التاسع، هو زيادة الأثر الإيجابي للعلوم والتكنولوجيا على التنمية المستدامة إلى أقصى حد عن طريق مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على أن تصبح مدمجة بصورة أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي. وقال إن أمانة الأونكتاد مستعدة بالكامل، في هذا الصدد، لأن تؤدي دورها بشأن قضايا العولمة والترابط، وخاصة فيما يتعلق بآثار النظام التجاري الدولي على كل من استراتيجيات التنمية والآفاق الإنمائية الطويلة الأجل لهذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتعاون الأونكتاد بشكل وثيق مع منظمة التجارة العالمية، التي أقيمت الصلة معها بالفعل، على مستوى الآلية الحكومية الدولية وكذلك على مستوى الأمانة. ودعا في هذا الصدد إلى تقديم دعم وتوجيه مستمر من الحكومات لمكين التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أن يحقق بالكامل الآمال المعقودة عليه. وقال إن من شأن تحديد أولويات أوضح وأفكار جديدة بخصوص كيفية تدعيم هذه العلاقة أن يسهم في أعمال هذه اللجنة إسهاماً إيجابياً.

٣- وقال إن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.1/2) هي: (أ) أن الدمج الفعال للبلدان النامية في النظام المتعدد الأطراف هو شرط أساسي لكي تجني هذه البلدان فوائد من هذا النظام؛ و(ب) أن هذه البلدان تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي في هذا المسعى. وأوضح أن "الدمج الفعال" يشير إلى تحسين قدرات التوريد المحلية للبلدان النامية بغية الاستجابة لفرص التجارة الجديدة؛ وإلى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التجارية؛ وإلى وضع وانتهاء استراتيجيات إنمائية داخل إطار نظام تجاري متعدد الأطراف. وقال إن المجالات المحددة للقيام بمزيد من العمل بقصد ترجمة التحليل إلى إجراءات ملموسة هي: تحديد جميع القضايا ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك المعوقات التي تحد من الدمج الفعال للبلدان في النظام التجاري الدولي؛ وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية والمالية بغية ضمان المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، فضلاً عن تعزيز قدرات هذه البلدان على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية بغية تحقيق أقصى زيادة في الاستفادة من هذه المشاركة؛ ووضع توصيات عملية بشأن الإجراءات الممكن اتخاذها بقصد استغلال الفرص الناشئة عن البيئة التجارية الدولية في أعقاب جولة أوروغواي.

٤- ومضى قائلاً إن أي اجتماعات خباء قد تُعقد ستعمل بموجب الاختصاصات التي تحددها اللجنة على وجه الدقة، والتي يمكن أن تسترشد بولاية ميدراند، وخاصة: (أ) تحقيق فهم أكبر للعلاقة بين العولمة وأدوات النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (ب) تحقيق أقصى زيادة في الأثر الإنمائي الإيجابي لتوسيع التجارة؛ (ج) التجارة في الخدمات؛ (د) القضايا المتعلقة بعمليات تنوع السلع الأساسية. وأضاف أن المناقشة المتعلقة بدمج التجارة والبيئة والتنمية والتي دارت في الجزء الثاني من الدورة الأولى للجنة في شباط/فبراير ١٩٩٧ يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تحديد القضايا التي قد يلزم فيها تحليل متعمق يجريه خباء. وعلاوة على ذلك، ستُعقد دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٧ يمكن أن تقترح، على أساس المقررات المتخذة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة، ما هي القضايا الإضافية المدرجة على جدول أعمال التجارة الدولية، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة، التي ينبغي متابعتها في الأونكتاد من منظور التنمية.

٥- وأشار إلى المنظور الطويل الأجل لبرنامج العمل فقال إنه يرى أن من المناسب التفكير منذ البداية في النتائج التي ترغب اللجنة في تحقيقها، وفي كيفية تقييم هذه النتائج، وتحديد الأهداف التي ينبغي السعي إلى تحقيقها في مجال السياسات. وإحدى مجموعات النتائج المتوقعة يمكن تقديرها استقرائياً وبصورة مباشرة من ولاية ميدراند. وهذه النتائج هي انضمام مزيد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتحقيق تحسينات في القدرات البشرية والإدارية للبلدان النامية، بما يؤدي إلى زيادة اشتراكها في المبادرات المتخذة في منظمة التجارة العالمية وفي الترتيبات التجارية الإقليمية؛ وتحسين فهم البعد الإنمائي للرابطة بين التجارة والبيئة. كما يمكن تقييم مجموعة أخرى من النتائج عن طريق تحليل الأوضاع الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية، بغية تقدير الصلة بين تحرير التجارة ونمو اقتصادات هذه البلدان ونصيبها في التجارة الدولية. وينبغي أن تكون النتيجة الإجمالية لهذا العمل هي التوصل إلى فهم أعمق لمسألة إلى أين ستقود شتى خيارات السياسات البلدان النامية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الخيارات على عملية التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يحاول أيضاً التنبؤ ببيئة السياسات العامة المتغيرة في كثير من البلدان وأن يحاول تقديم مزيد من التحليل المتبين والأدلة التجريبية بخصوص التحقق من الأثر الإنمائي لمتابعة عملية تحرير التجارة. وأعرب عن أمله في أن يفيد تحليل السياسات وبناء التوافق في الآراء اللذان تقوم بهما اللجنة في التوصل إلى فكرة أوضح عن الفرص التي تتيحها العولمة، وأن يؤدي بذلك إلى إرساء أساس أمن يمكّن أن تُبنى عليه السياسات التجارية الوطنية والمتحدة الأطراف على السواء.

الفصل الأول

تمكين البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقيات جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦- كان معرفةً على اللجنة من أجل نظرها في البند ٣ من جدول الأعمال تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بالإضافة إلى مرفقات إحصائية (TD/B/COM.1/2/Add.1).

٧- وقال مدير البرنامج الأقدم بشبكة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، وفي معرض تقديميه للتقرير، إنه نتيجة لاتفاقيات جولة أوروغواي، تعززت الفرص التصديرية أمام جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، عن طريق تحرير التجارة وزيادة الأمان والشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بفرص الوصول إلى السوق. بيد أن هذه الفرص المعززة لن تحدث مرة واحدة. فتحرير التجارة في كثير من المجالات سيُنفَّذ على مراحل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال تخصيص "تصاعد التعريفة" و"دورات التعريفة"، فإن هذه المشاكل ما زالت قائمة. وعلاوة على ذلك فإن أثر تخفيف التعريفات الخاص بالدولة الأكثر رعاية بموجب جولة أوروغواي على هوماش الأفضليات لن يكون متماثلاً في جميع البلدان المتلقية للأفضليات. وسيتطلب تقدير هذه الآثار القيام بعمل تجاري على مستوى مفصل للغاية (يكون محدوداً لكل بلد ومحدداً لكل منتج أو قطاع). ويجري بصورة مشتركة استهلال هذا العمل التجاري في إطار التعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وبالنظر إلى أن القدرات الخاصة بالتوريد ستؤدي دوراً حاسماً في تحديد المدى الذي يمكن في حدوده للبلدان النامية (ولا سيما أقل البلدان نمواً) اغتنام الفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي، فإن التقرير يعيّن بعض التدابير المطلوبة لتحسين استجابة التوريد المحلي. وسيعتمد الأثر الطويل الأجل للجولة على قدرة كل بلد على الاستجابة لفرص التجارة الجديدة وعلى سياسات مكملة تُعتمد على الصعيدين الوطني والدولي على السواء وتكون مصممة لتسهيل عملية التكيف الاقتصادي. وهكذا فإن القدرة على ترشيد تخصيص الموارد، وعلى تطوير قدرات التوريد وزيادة مرونة العرض في المجالات الحساسة ستكون أموراً حاسمة الأهمية لتقليل التكاليف الانتقالية إلى أدنى حد ولجمي أقصى فوائد من الفرص الناشئة عن هذه الاتفاقيات.

٨- وأشار إلى الفصل الثاني من التقرير، فقال إن التحديات الرئيسية للاندماج في النظام التجاري الدولي والتي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية هي في المجالات التالية: (أ) إنشاء، أو تحسين، آليات مؤسسية لتقديم المعلومات والدعم إلى القطاع الخاص؛ (ب) التحديات التي يواجهها غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مجال السعي إلى الانضمام إلى هذه المنظمة؛ (ج) التقيد بالتزامات التجارة المتعددة الأطراف؛ (د) الاستعداد للاشتراك على نحو فعال في المفاوضات التجارية المقبلة، بما في ذلك المفاوضات الإقليمية دون الإقليمية والثنائية. وأضاف أن مواجهة هذه التحديات ستتطلب تعزيزاً كبيراً للهيئات الأساسية المؤسسية، وهو ما يعني الحاجة إلى تحديد المهارات والموارد المطلوبة لجعل

المؤسسات الوطنية للسياسة التجارية تؤدي عملها وتكون فعالة. وأوضح أن الجهود الوطنية ستؤدي دوراً حاسماً في بناء القدرات من أجل تدعيم الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولكنه سيعين دعم هذه الجهود بتعزيز المساعدة التقنية المتعددة الأطراف وبالتحليل العام للقضايا. وسيتعين توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات أقل البلدان نمواً في هذا الصدد.

٩- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (باكستان) إن مجموعته تتوقع من اللجنة أن توافق على مجموعة من الاستنتاجات ذات الوجهة العملية تحديد التدابير الملموسة التي تمكّن البلدان من جني أقصى فائدة من اتفاقات جولة أوروغواي. وينبغي أن تكون هذه الاستنتاجات أيضاً بمثابة معالم للعمل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد لمساعدة الدول الأعضاء على الاشتراك بصورة فعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠- وعلق على تقرير الأمانة (TD/B/COM.1/2)، فقال إنه يرى أنه لا يحل بصورة كافية البيئة الاقتصادية العالمية القائمة المعادية من نواح كثيرة للتنمية بالنظر إلى أعباء الديون المستمرة، وتدور المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم انتظام تدفقات الاستثمارات الخاصة، والسياسات الانكماشية التي تنتهجها البلدان المتقدمة والتي تتسم بالحذر المفرط. بل إن أنشط الجهود التي يمكن أن تبذل لاستغلال الفرص الناشئة عن جولة أوروغواي ستتعثر في مواجهة المعوقات الاقتصادية العالمية الهيكلية. ويدو أن التقرير يتستر على المطالب الكامنة في اتفاقات جولة أوروغواي، التي لا مندوحة عن أن يكون لها أثر ضار على التنمية. واستشهد بأمثلة منها ما يلي:

- عدم وجود تخفيضات في التعريفة الجمركية على ٢٢ في المائة من الواردات الخاضعة للتعريفة الجمركية التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

- وجود درجة مرتفعة نسبياً لتصاعد التعريفة في معظم مجموعات المنتجات، ولا سيما فيما يتعلق أيضاً بمجموعات المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية؛

- استمرار تعريفات الذروة المفروضة على المنتجات الحساسة مثل المنسوجات والجلود والأحذية والأسماك ومنتجات الأسماك؛

- وجود أحكام تؤدي إلى ارتفاع فواتير الأغذية على البلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية أثناء الفترة الانتقالية؛

- وجود أحكام أكثر صرامة بشأن حماية براءات الاختراع يحتمل أن ينتج عنها ارتفاع أسعار المنتجات الصيدلانية وأسعار التكنولوجيا المتقدمة.

١١- وأضاف أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي يكشف أيضاً عن عوامل سيكون لها تأثير سلبي على التنمية. وهذه العوامل تشمل ما يلي:

استمرار مقاومة البلدان المتقدمة لتفكيك الحواجز التي تحمي القطاعات والصناعات التي لم تعد تتسم بالقدرة على المنافسة:

التقدم غير المرضي في دمج المنتسوجات في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

عدم كفاية المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في مواجهة المطالب الناشئة عن اتفاques جولة أوروغواي. وإن الانضمام إلى الاتفاques الراهنة وتنفيذ هذه الاتفاques، والمقاؤضات المتعلقة بالاتفاques المستقبلية، هي من بين المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة.

١٢- ومضى قائلاً إن من شأن إجراء تقييم موضوعي لأثر اتفاques جولة أوروغواي أن يمكن البلدان النامية من الإفاده من الفرص الناشئة عن هذه الاتفاques. ويلزم أن يشمل هذا التقييم ما يلي:

إجراء تحليل مستمر للعوامل الاقتصادية العالمية التي تقيد قدرة البلدان النامية على تعزيز تجاراتها، وتحديد الإجراءات المطلوبة لتخفييف هذه العوامل؛

تعزيز قدرة الأونكتاد على توفير تقييم مستقل ونزيه لأثر اتفاques جولة أوروغواي، وعلى التوصية بخيارات في مجال السياسات للبلدان النامية. أما الدراسات المشتركة مع المنظمات الأخرى فلن تكون مفيدة إلا إذا لم تتوان عن انتهاج خطوط بحث محرجه وعن الوصول إلى حقائق غير مرحبه.

١٣- وأشار إلى أن البلدان النامية المنظمة إلى اتفاques جولة أوروغواي قد أوضحت التزامها بنظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد، توقعاً منها أن يكون هذا النظام منصفاً. وإذا شاع الإدراك بأنه يجري النيل من مبدأ الإنصاف فإن التزام هذه البلدان بالاتفاques يواجه خطر التعرّض للضغط. فالتاريخ مليء بأمثلة الاتفاques الدولية التي فشلت لأنها لا توفر لجميع المستتركون إحساساً بتقاسم الفوائد. ونبه إلى أنه ينبغي عدم تكرار هذه الأمثلة المؤسفة من النظم العالمية غير الناجحة وذلك بالإلتفاق في معالجة أوجه قصور اتفاques جولة أوروغواي.

٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن التدابير المقترحة في تقرير الأمانة من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف تتسم بأهمية خاصة للبلدان الأفريقية. بيد أن المجموعة الأفريقية كانت سترحب بمزيد من التأكيد على الجوانب الإنمائية لاتفاques جولة أوروغواي. وأضاف أن النهج المتبني في التقرير، وخاصة في الفقرات ٥٠ إلى ٥٥ منه، يتصل بالبعد التجاري للاتفاques أكثر من اتصاله بالآثار الإنمائية المترتبة عليها. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير لا يضع في الحسبان المؤشرات الإنمائية المطبقة دولياً. وفي حين يسلط التقرير الأضواء على المعالم الداخلية، فإنه يغفل المعوقات والتدابير التي يلزم اتخاذها على الصعيد الدولي، وهي: البيئة الدولية، وفرص الوصول إلى الأسواق العالمية، وتخفيض وإزالة التدابير الحمائية بما في ذلك التدابير التي تتخذ أشكالاً جديدة، تؤثر أيضاً على دمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي وعلى قدرتها على الإفاده من الفرص التجارية. ومن الضروري تحقيق نظام تجاري مفتوح ومنصف وشفاف وغير تمييزي. كذلك كان يمكن للتقرير أن يتضمن مزيداً من البحث للمعوقات التي تواجه البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية واقتراح توصيات لمساعدة

هذه البلدان في جهودها الرامية إلى استغلال الفرص التي تتيحها جولة أوروغواي. وقال إن الفقرة ٩١ من إعلان ميدراند تعطي ولاية واضحة في هذا الصدد.

١٥- وأضاف قائلاً إنه من أجل دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتجنب خطر تهميش بعض هذه البلدان وزيادة فوائد التحرير التي يمكن أن تتحقق لها إلى أقصى حد سيكون من الضروري تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي بالكامل، بما في ذلك التدابير التي تسمح بإزالة الآثار الضارة التي يمكن أن تلحق بأقل البلدان نمواً وبالبلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية، وخاصة كما هو منصوص عليه في مقررات مراكش. وبغية تعزيز اشتراك البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، يتعين تحقيق توازن، في المفاوضات الحالية ومفاوضات المستقبل، بين الحقوق والالتزامات في منظمة التجارة العالمية وبين مصالح الشركاء التجاريين الرئيسيين والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. فهذا التوازن يتسم بأهمية قصوى، بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يعمل على نحو سليم دون أن يأخذ في الحسبان تطلعات أغلبية الفعاليات المحتملة. واشتراك هذه الفعاليات في صنع القرارات، وخاصة في المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف، يشكل أيضاً عنصراً هاماً لتحقيق أقصى زيادة في الفوائد المترتبة على الاتفاقيات الدولية وعلى تعزيز الاندماج.

١٦- وتتابع قائلاً إن معظم الدراسات تسلم بأن الخسائر القصيرة الأجل المترتبة على جولة أوروغواي ستتفوق الفوائد الطويلة الأجل التي يمكن لأفريقيا أن تجنيها منها. ولذلك فإنه سيجري تهميش القارة الأفريقية إذا لم يعتمد المجتمع الدولي تدابير ملموسة. وأوضح أن نسبة ٦٥ في المائة من السكان العاملين في أفريقيا يعملون في إنتاج السلع الأساسية ولذلك فإن التنوع الأفقي والرأسي هو شرط لا بد منه لتنمية هذه المنطقة؛ وهذا التنوع يحتاج إلى دعمه بتنمية القطاعات الأخرى للاقتصاد، وبالتاليوجيا والتكنولوجيا والنقل والاتصالات، وبتعزيز المشاركة من جانب القطاع الخاص. ولدى أفريقيا حاجة ماسة إلى الدعم الدولي في هذا المسار وهي ترى أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تيسّر، في جملة أمور، فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، وأن تزيل الحواجز والممارسات التجارية التقليدية، وأن تحسن مخططات الأفضليات.

١٧- وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن حكومته ترى أن إحدى الأولويات الرئيسية في ولاية الأونكتاد الإجمالية هي عمله التحليلي وتعاونه التقني من أجل تيسير تكيف البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مع فترة ما بعد جولة أوروغواي، وكذلك من أجل المساعدة على تعزيز وتوسيع الفرص التجارية الجديدة لهذه البلدان. وفي هذا الصدد، فإن من المهم بصورة خاصة للبلدان التي تمر بعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاتحاد الروسي، أن تتقى المساعدة التقنية العملية التي تدعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عن طريق تحسين فهم قواعد ونظم التجارة المتعددة الأطراف، فضلاً عن القدرات التفاوضية وقدرات الموارد البشرية. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة أيضاً فترة ما بعد الانضمام إلى المنظمة وقوامها تنفيذ الحقوق والالتزامات المحددة في إطار المنظمة. وقال إن الأونكتاد، بتقديمه المساعدة التقنية في هذا المجال، يكون قد أسهم إسهاماً كبيراً في تشكيل نظام تجاري دولي أكثر عالمية.

١٨- وأضاف أنه يتوقع، أن تسنح فرصة أثناء أعمال اللجنة، لتبادل الخبرات، ولا سيما خبرات الأعضاء ذوي العضوية منذ أمد طويل في الاتفاق العام بشأن التعرفيات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية، بشأن طرق ووسائل تعزيز الهياكل الأساسية الإدارية، والموارد البشرية، وآليات السياسة التجارية. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى لبرنامج عمل اللجنة، أشار إلى الحاجة إلى استخدام الإمكانيات التحليلية للأونكتاد من أجل تقييم الآثار الاقتصادية الحقيقة، حسب البلدان وحسب القطاعات، لتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي.

وأشار إلى أن هذا التقييم يمكن أن يكون له تأثير عملي على تحقيق توافق في الآراء داخل البلدان المعنية، بما في ذلك بلده هو، بشأن المسائل المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالعضوية فيها. وأضاف أن من بين المسائل الأخرى التي تهم وفده ما يلي: عملية تنفيذ اتفاques منظمة التجارة العالمية في البلدان الأخرى، بما في ذلك التشريعات الجديدة؛ والفرص التجارية الجديدة في مجال السلع والخدمات. وفضلاً عن ذلك، فإنه ينبغي للجنة أن تضمن ولايتها بشأن قضايا هامة مثل دمج التجارة والبيئة والتنمية؛ والتجارة في الخدمات؛ وتحسين الأفضليات التجارية؛ وتحديد العقبات والحواجز التي تعترض التجارة. وأيد في هذا الصدد المقترن الداعي إلى تكييف اختصاصات اللجنة في ضوء مؤتمر سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

١٩- وأعرب المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عن تقديره لتقرير الأمانة (TD/B/COM.1/2)، الذي اعتبره تقريراً متوازناً ويعتني على اقتراحات عملية بشأن التدابير التي ينبغي تنفيذها لمساعدة البلدان النامية على مواجهة الوضع الجديد. وقال إن للأونكتاد مهمة واضحة وهامة عليه النهوض بها وهي: المساعدة على تعزيز اشتراك البلدان النامية في النظام التجاري الدولي وكذلك في المفاوضات الدولية. وأوضح أن الزراعة والمنسوجات هما مجالان يتسمان بأهمية خاصة للبلدان النامية. بيد أن البلدان النامية لن تهتم بالاشتراك في المفاوضات المقبلة إلا إذا استطاعت أن ترى نتائج ملموسة وایجابية تترتب عليها. وأعرب عن أمله بأن يسهم الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في تحسين شروط الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية وفي تجنب تهميش هذه البلدان.

٢٠- وأشار إلى أن أعمال اللجنة يمكن أن تركز، تحديداً، على الفرص السوقية الجديدة التي ظهرت في مناطق ومناطق فرعية مختلفة نتيجة لجولة أوروغواي، وكذلك على الحواجز الجديدة التي تعترض توسيع وتنوع التجارة الدولية. وشدد أيضاً على الحاجة إلى وضع برنامج قوي للتعاون التقني يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية، والصلات القائمة بين الحكومة والقطاع الخاص.

٢١- وأخيراً، أشار إلى أن اجتماعات أفرقة الخبراء التي ستعقد في عام ١٩٩٧ يمكن أن تتناول القضايا التالية: تنوع السلع الأساسية؛ وترويج التجارة في الخدمات؛ وتعزيز القدرة المؤسسية؛ والتجارة والبيئة.

٢٢- ولاحظ ممثل كوبا أن النتائج الرئيسية لجولة أوروغواي هي ظهور نظام تجاري دولي أكثر افتتاحاً وقواعد أكثر وضوحاً للتجارة الدولية. بيد أن البلدان النامية ما زالت غير قادرة على الإفاده بالكامل من هذه النتائج الإيجابية، كما أن بعض البلدان المتقدمة تفرض تدابير جديدة غير تعريفية تعوق فرص التجارة والتنمية أمام البلدان النامية. وقال إن مما يثير القلق بصورة خاصة الحظر التجاري الذي أبقيت الولايات المتحدة عليه ضد كوبا خلال فترة ٣٥ عاماً الماضية وقانون هيلمز - بيرتون الجديد الذي رفضه المجتمع الدولي لكونه ينتهك مبادئ التجارة الدولية.

٢٣- وأشار إلى أن اللجنة يمكن أن تركز أعمالها المقبلة على الموارد التالية: الحاجة إلى ضمان بيئة اقتصادية ومالية واضحة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، بيئة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع نمو التجارة الدولية؛ والتسليم بأهمية دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة الدولية؛ وال الحاجة إلى قيام جميع البلدان بالامتثال للالتزامات المضطلع بها في جولة أوروغواي؛ وتجنب الأخذ بتدابير جديدة مقيدة للتجارة من جانب البلدان المتقدمة؛ وأهمية إعادة تأكيد الحاجة إلى إيلاء معاملة خاصة

وتفضيلية للبلدان النامية؛ وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية؛ والأخذ بتدابير من شأنها أن تساعد البلدان النامية على زيادة قدرتها على التوريد، وقدرتها على المنافسة، وإمكانية وصولها إلى التمويل الأجنبي؛ وتقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع سياسات وطنية ملائمة لتشجيع واجتذاب الاستثمارات والمساعدة الأجنبية بغية تمكينها من أن تفهم وتستفيد على نحو أفضل من نتائج جولة أوروغواي؛ وأخيراً، زيادة أنشطة المساعدة التقنية في مجال السلع الأساسية، بما في ذلك إدارة المخاطر، والاسهام في إشاعة بيئة دولية عادلة من أجل البلدان المصدرة للسلع الأساسية، مما يكفل أسعاراً منصفة لكل من المنتجين والمستهلكين، ويزيد من الانتاجية ويشجع التنوع.

٤-٢٤ وامتدح ممثل المفوضية الأوروبية تقرير الأمانة لوصفه المتوازن لإمكانيات الوصول إلى الأسواق، وهي الإمكانيات التي فتحتها جولة أوروغواي أمام البلدان النامية. واستدرك قائلاً إنه كان يمكن أن يبرز بصورة أوضح ما ينشأ عن جولة أوروغواي من آثار دينامية على التجارة العالمية وخاصة على صادرات البلدان النامية. وقال إنه بينما يوافق على أن مفعول بعض آثار جولة أوروغواي لن يبدأ، من الناحية النظرية، لسنوات كثيرة قادمة، فإن ضمانة وجود نظام تجاري أكثر أمناً في المستقبل يمكن أن ينضوي إلى زيادة التدفقات التجارية في الوقت الحاضر. وأوضح أنه عند عرض الخطوط العامة للأثار السلبية لتصاعد التعريفة في الفرع أولاً - ألف من التقرير، كان يمكن توجيه اهتمام أكبر للنظر في الصالات القائمة بين معاملة الدولة الأولى بالرعاية والنظم التفضيلية، بالنظر إلى أن وجود هامش تفضيلية بالقياس إلى مستويات التعريفة يخفف من آثار تصاعد التعريفة.

٤-٢٥ ودعا إلى توجيه اهتمام أكبر إلى أقل البلدان نموا في الأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد مستقبلاً بشأن فرص الوصول إلى الأسواق، بالنظر إلى أن دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي هو عنصر لا بد منه للنمو والتنمية المستدامين. وأبدى ملاحظة مفادها أن الاتحاد الأوروبي يشكل ما نسبته ٦٠ في المائة من أسواق الصادرات التفضيلية لأقل البلدان نموا.

٤-٢٦ وقال إنه يرى أن الفصل بين "قوية الخدمات الداعمة للتجارة" و"تدابير الكفاءة في التجارة"، في الفرع "أولاً - باء" من التقرير إنما يتناقض مع الجهد الرامي إلى تحسين الخدمات الداعمة للتجارة التي يتسم فيها دمج الكفاءة في التجارة وجهود النقاط التجارية بأهمية بارزة.

٤-٢٧ وفيما يتعلق باعداد دراسات قطرية فردية، اقترح توسيع نطاق هذه الدراسات ليشمل بحث قضايا بناء القدرات كما نوقشت في الفرع "ثانياً" من التقرير بغية تحديد نهج السياسات بصورة أوضح فضلاً عن احتياجات البلدان النامية للمساعدة التقنية. وقال إنه يرى ذلك بمثابة فرصة لبحث كل من: الصالات بين تخفيضات التعريفة الناتجة عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية والأفضليات الممنوحة عن طريق نظام الأفضليات المعتمم والاتفاقات التفضيلية الأخرى؛ والكيفية التي أدى بها تخفيض إعانت الزراعة من جانب المصدرين الرئيسيين إلى توفير إمكانيات المنافسة أمام المنتجين المحليين والإقليميين؛ وآثار الاتفاques على الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاصلاح، والحواجز التقنية التي تعترض التجارة.

٤٨- وشدد، وهو يتناول قضية المساعدة التقنية، على حاجة البلدان النامية أنفسها إلى السعي إلى تحسين الأطر التشريعية والهيكل المؤسسي. وينبغي أن تؤدي المساعدة التقنية دوراً داعماً في هذه العملية، وتتسنم جودة هذه المساعدة بالأهمية البالغة. وعند الاضطلاع بأنشطة تقديم المساعدة التقنية ينبغي، في نظر الاتحاد الأوروبي، تناول احتياجات أقل البلدان نمواً كمسألة ذات أولوية. وأشار في هذا الصدد إلى الأساس الإقليمي لأنشطة المساعدة التقنية، مع الدور الأكبر في بناء القدرات المتوقع أن يتلقى من التعاون فيما بين الجنوب والجنوب. ولهذا الغرض، يمكن للبلدان النامية المهتمة بالأمر أن تنشئ مراكز إقليمية مكرسة لمسائل التجارة الدولية كوسيلة فعالة لنشر الخبرة الفنية والمعرفة. وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة المتاحة لدعم أنشطة المساعدة هذه، فإن دور المانحين الثنائيين يعتبر بالغ الأهمية.

٤٩- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إن مؤتمر القمة المقبل في روما والمعني بالأمن الغذائي من المتوقع أن يؤدي إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات دولية، فضلاً عن اعتماد إجراءات من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية وجميع قطاعات المجتمع المدني. وأوضح أن الأمن الغذائي يتجاوز مشكلة الانتاج، بالنظر إلى أنه ينطوي على إمكانيات الوصول إلى الأسواق والتوزيع، بما في ذلك التجارة الدولية في الأغذية والسلع الأساسية الأخرى. وبالنظر إلى أن السلع الأساسية الزراعية ما زالت تؤدي دوراً حيوياً في اقتصادات كثير من البلدان النامية، فإن ثمة حاجة مستمرة إلى زيادة شفافية الأسواق، وتحسين إرسال إشارات الأسعار، والحصول على توافق في الآراء فيما بين المصدرين والمستوردين بشأن السياسات، وانتهاءً لأنشطة لتنمية السلع الأساسية، ومعالجة الاهتمامات البيئية في مجال سلع أساسية معينة، والحصول على وسائل متواقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة استقرار السلع الأساسية. وأوضح أن الأفرقة الحكومية الدولية العشرة المعنية بالسلع الأساسية والتابعة للفاو تنظر حالياً في هذه القضايا فيما يتعلق بمجموعة واسعة من السلع الأساسية الزراعية. وقال إن ثمة مسألة جوهيرية بالنسبة إلى موقف البلدان النامية من الاشتراك في عملية التعاوض ومن قبولها لمزيد من التحرير في الزراعة هي مسألة أن تعتقد أنها تحصل على نصيب عادل من المكاسب التي يمكن جنحها من النظام المحرّر وأنها لا تعرّض اقتصاداتها لمخاطر لا موجب لها من الانفتاح على السوق العالمية. والتقديرات المضطلع بها حتى الآن تشير إلى أنه ستستحب للبلدان النامية بصورة متزايدة فرص تناول من استغلال إمكانيات التنويع: جغرافياً، عن طريق التوسيع في أسواق الاستيراد المتسمة بنمو أسرع؛ وأفقياً عن طريق زيادة انتشار السلع الأساسية المصدرة؛ ورأسياً عن طريق زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصدرة. وقال إن الأعمال الجارية في منظمة الفاو تشير إلى أن التصعيد التعريفي قد خفض نتيجة لجولة أوروغواي، التي يمكن أن تتيح للبلدان النامية فرصاً جديدة للتنوع. أما الأعمال المقبلة بشأن جولة أوروغواي والبلدان النامية فستشمل الاستجابة: لطلبات المساعدة المقدمة من آحاد البلدان للتعاون في استعراض سياساتها الزراعية الحالية بخصوص اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة؛ ولطلبات تقييم أثر هذا الاتفاق المتعلق بالزراعة على مجموعات محددة من السلع الأساسية، مثل البذور الزيتية أو الفواكه والخضروات؛ ولطلبات إقليمية لإجراء استعراضات لأثر هذا الاتفاق على الأمن الغذائي، وعلى التكيف الهيكلي وعلى المزارع الصغير؛ والاستجابة كذلك، على أساس منتظم، لطلبات القطاعين العام والخاص على المعلومات أو المشورة. وقال إن منظمة الفاو تتصور حدوث زيادة في الطلب على المشورة بخصوص الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك الطلب على مشاريع التعاون التقني، في مجالات محددة مثل تحليل مخاطر الأمراض في قطاع التربية الحيوانية. وهكذا فإنه ما زال يلزم القيام بعمل كبير من جانب جميع المنظمات في مجال مساعدة البلدان النامية على متابعة جولة أوروغواي، وهي مهمة تتطلع فيها منظمة الفاو إلى التعاون مع الأونكتاد.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة

- ٣٠- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الثانية، المعقدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مشاريع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال^(٣).
- ٣١- وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بالنص الملخص الذي أعده الرئيس ووافقت على ارافق الملخص بالتقرير النهائي عن دورتها الأولى^(٤).

الفصل الثاني

دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخراً والقضايا المعلقة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٢- عرض على اللجنة، لأغراض نظرها في البند ٤ من جدول الأعمال، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد .^(٤) TD/B/COM.1/3

٣٣- قال الأمين العام للأونكتاد إن المداولات التي جرت في العديد من المحافل قد بيّنت أن العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية هي علاقة معقدة وبالتالي فإنه من الضروري إدماج الأهداف الثلاثة للسياسة العامة من خلال اتباع نهج متوازن يستند إلى تقييم شامل لقضايا التجارة والبيئة. وأشار إلى أن التقدم المحرز في المناقشات التي أعقبت اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية يتجلّى من خلال ما يلي: زيادة التركيز على استكشاف نطاق أوجه التكامل بين تحرير التجارة، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة؛ وزيادة درجة الثقة التي تعزّزت بين الأوساط المعنية بالبيئة والتجارة؛ واتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء جدول أعمال التجارة والبيئة بتشجيع من المجتمع الدولي؛ وبرامج عمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أدرت، إلى جانب عمل لجنة التنمية المستدامة، إلى الربط الواضح بين أهداف التنمية المستدامة وموضوع التجارة والبيئة. إلا أنه حذر من المغالاة في الرضا عن النفس. وذكر بالتوقعات التي نشأت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والتي لم يتم تحقيقها فلاحظ أن العديد من البلدان النامية لم تستفِد سوى القليل من تحرير التجارة الذي حدث مؤخراً، ولا سيما في إفريقيا، وأن الفوائد الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكون متكافئة أيضاً. وهذا فإن إمكانية الوصول إلى الموارد التي من شأنها أن تسهل لهذه البلدان حماية بيئتها وتعزيز استدامتها لم تتوسّع بالقدر الذي قد تكون هذه البلدان قد علقت آمالاً على تحقيقه، وهي آمال مشروعة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم في وقف عملية تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وما يقابل ذلك من ضعف يشوب أساس تنمويتها المستدامة. وثمة اعتراف واسع النطاق بأن مستوى الوصول المطلوب إلى التكنولوجيات ونقلها إلى البلدان النامية فضلاً عن توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لم يتحقق بصورة عامة.

٣٤- وأضاف قائلاً إن هذه التوقعات التي لم تتحقق تدفعه إلى القول بأن جدول الأعمال المُقبل للتجارة والبيئة والتنمية المستدامة ينبغي أن يركز على التجارة والاستثمار المؤتيين للبيئة، والاعتماد على جوانب التأثير المحتملة بين تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وهذا يتطلب دراسة لأدوار حواجز الاستثمار، والأدوات الاقتصادية - ولا سيما الأدوات التي تستند إلى السوق - وغير ذلك من المبادرات في حفظ التنمية المستدامة. كما يجب إشراك مجتمع الأعمال والمجتمع المدني في تصميم "التدابير الإيجابية" لأغراض التنمية المستدامة وتنفيذ هذه التدابير على نحو فعال، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها، وترويج التجارة في المنتجات المؤاتية للبيئة. ولاحظ أيضاً الدعوة التي وجهت من أجل التعاون الدولي بشأن إصلاحات من قبيل ضرائب الكربون وتبادل تراخيص الانبعاثات القابلة للتداول على المستوى الدولي. وقد اضطلع الأونكتاد بعمل ريادي سواء فيما يتعلق بالتراخيص القابلة للتداول أو فيما يتعلق بوضع مقتراحات ترمي إلى إيجاد السبل الكفيلة بجعل اتفاقية التنوع

البيولوجي اتفاقية معقولة من الناحية الاقتصادية. فقال إن هذه التدابير جماعتها تشكل عناصر طبيعية لنهج شامل إزاء الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية.

٣٥- وقال مدير البرنامج الأقدم بشبكة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إن بعض التقدم قد أحرز، وإن يكن بصورة متفاوتة، في كل مجال من المجالات التي تناولها تقرير الأمانة. وعلل القدرة التنافسية هي القضية التي دارت حولها المناقشة إلى أقصى حد. وقد ساعد العمل النظري والتجريبي في تحديد عدد من القضايا التي كان يمكن أن تشكل مصدر خلاف وقد أصبحت المناقشة بشأن القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق مناقشة عملية إلى حد أبعد بكثير. وفيما يتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية، لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم في بناء توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع قضية أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات. وسيلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن أدوات من قبيل الاعتراف المتبادل والتكافؤ وكذلك بشأن استجابات السوق لوضع العلامات الإيكولوجية. ومن بين المسائل الناشئة في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، أشار إلى مجموعة أدوات السياسة العامة لتحقيق أهداف هذه الاتفاques، وإلى آثارها الاقتصادية والأنسانية ومشاركة البلدان النامية في هذه الاتفاques، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة. وقال إن القضايا المتعلقة في مجال تحرير التجارة والبيئة تشمل الفوائد البيئية التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التحرير بالنسبة للقطاعات والمنتجات التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، وتعزيز الفرص التجارية للمنتجات المواتية للبيئة وكذلك، في بعض حالات، للوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وفي حين لم تبذل حتى الآن أية محاولة للتوصل إلى تعريف متطرق عليه للتدابير "الإيجابية"، يشار دائماً إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التمويل، والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات. وعلى الرغم من أهمية "التدابير الإيجابية" في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، فإن التقدم المحرز في تنفيذها لا يزال بطيئاً. وبالتالي فإن هناك حاجة لاتباع نهج جديدة لضمان استخدام التدابير الإيجابية على نطاق أوسع وأكثر فعالية.

٣٦- وأشار إلى تقرير الأمانة (TD/B/COM.1/3)، فقال إن الهدف قد تمثل في تقديم جدول أعمال يركز على مفهوم التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أشار إلى قضايا أساليب التجهيز والانتاج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بالتجارة في الموارد البيولوجية (التجارة البيولوجية)، قال إن لجنة التنمية المستدامة قد رحبت بعمل الأونكتاد وشجعت على إجراء المزيد من المشاورات حول هذه القضية. وذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد شددت على دور الأونكتاد في سياق دورتها الاستثنائية المقبلة فقال إن الأونكتاد يولي أولوية عالية لهذا الاستعراض، ولا سيما من خلال مداولات لجنة الأونكتاد والرسالة التي قد تود توجيهها إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة.

٣٧- وقال المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (جامايكا) إن التقرير الأخير للأمانة بشأن أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية (UNCTAD/ITCD/TED/Misc.4) هو تقرير شامل في تغطيته ويحدد القضايا الرئيسية في برنامج عمل الأونكتاد وفي التعاون مع سائر المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وأشار إلى أن مناقشات اللجنة ينبغي أن ترتكز على ثلاثة مجالات هي: (أ) تحليل السياسة العامة؛ و(ب) العمل المناهي والبحثي؛ و(ج) بناء القدرات. وقال إن تحليل السياسات لن يكون مفيداً إلا إذا أسفر عن إيجاد أدوات فعالة للسياسة العامة تستخدمنها الحكومات والمجتمع الدولي. وسيلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن "التدابير الإيجابية" وينبغي للأونكتاد والدول الأعضاء فيه تحديد هذا المفهوم بمزيد من

الدقة، ولاحظ أن أمانة الأونكتاد وأمانة اتفاقية ريو قد اتفقتا على العمل معاً في بلوحة مفهوم التدابير المحفزة.

٣٨- وفيما يتعلق ببناء القدرات، قال إنه يتضق تماماً مع الأمين العام للأونكتاد على أن التحليل وال الحوار في مجال السياسة العامة ليسا هدفين بحد ذاتهما بل ينبغي أن يسهمما مساهمة إيجابية في بناء القدرات في الدول الأعضاء، مع التشديد بصفة خاصة على تلك البلدان التي تحتاج إلى اهتمام خاص. ولذلك فإن الاستنتاجات المتفق عليها للجنة ينبغي أن تدمج عناصر أساسية في هذه المجالات الثلاثة.

٣٩- وفيما يتصل بالاقتراح الذي يدعو إلى قيام لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بتوجيه رسالة إلى لجنة التنمية المستدامة، قال إن الهدف هو التركيز على دمج التجارة والبيئة والتنمية وعلى الاتفاق على أن التعاون الحقيقي المتعدد الأطراف ينبغي أن يحل محل الاجراءات المتخذة من جانب واحد.

٤٠- وفي الختام، قال إن حلقة التدارس بشأن مبادرة "التجارة في الموارد البيولوجية" كانت مفيدة للغاية وإنه ينبغي دعم هذه المبادرة حسبما سُلِّمَ به مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشار إلى أن الوثيقة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة تشكل مساهمة قيمة في التوصل إلى فهم للقضايا وبرامج عمل للمستقبل.

٤١- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن الوقت قد حان للتفكير فيما تم انجازه منذ عام ١٩٩٢ فيما يتصل بالعلاقة المتبادلة بين التجارة والبيئة والتنمية وكذلك في العقبات التي أعادت تحقيق عدد من الأهداف الأساسية لتحقيق توازن بين الالتزامات البيئية والاهتمامات المشروعة فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار بصفة خاصة إلى نقص التقدم في تنفيذ التدابير الإيجابية، مثل نقل التكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى التمويل، وهي تدابير أساسية إذا ما أريد للبلدان النامية أن تواصل برامجها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يفكر في مبادرات ترمي إلى تعزيز تنفيذ مثل هذه التدابير وينبغي للمجتمع الدولي أن يكف عن مطالبة البلدان النامية بالتقيد بالتزاماتها إلا إذا كان هو نفسه مستعداً لمساعدة هذه البلدان في تحقيق توازن بين هذه الالتزامات وبين حقوقها وتطبعاتها نحو التنمية.

٤٢- وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا، قال إن عدداً كبيراً من المنتجات التصديرية لهذه البلدان قد تتأثر من جراء التدابير البيئية التي يمكن أن تؤدي إلى تضاؤل قدرتها التصديرية، وبالتالي إلى تقليص مواردها المخصصة لحماية البيئة. ومن شأن مساعدة هذه البلدان على تنمية وتنوع سلعها الأساسية وصادراتها، فضلاً عن تمكينها من تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، أن يسهم في الجهود المبذولة من أجل حماية البيئة. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر يشكل عاملاً حاسماً في تدهور البيئة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن إفريقيا لا تجتذب قدرًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبي في الوقت الحاضر وبالتالي فإنها تظل في وضع غير مواتٍ مقارنة بغيرها من المناطق، ذلك لأن هذا النوع من التدفقات المالية قد أخذ يصبح أكثر أهمية من تدفقات المعونة الإنمائية العامة التي تتناقص باستمرار. وبالتالي فإنه لدى النظر في قضية دمج التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي بصفة عامة، ولأونكتاد بصفة خاصة، إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً.

٤٣- وعلى الرغم من ملاحظة إحراز تقدم كبير في شروط الوصول إلى الأسواق في أعقاب اختتام جولة أوروغواي، فقد حذر من أن الاتجاه نحو زيادة فتح الأسواق ينبغي ألا يعوق من جراء استخدام المبادئ والأنظمة البيئية كأشكال جديدة للحماية ضد الصادرات من البلدان النامية. فذلك لا يؤدي إلا إلى إعاقة حماية البيئة لـ أنه يقيد مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية وبالتالي يقلّص مواردها. وإذا أريد تحقيق أهداف حماية البيئة والتنمية، فمن الملح إزالة القيود التجارية والتشوهات التي تؤثر على أسعار السلع الأساسية.

٤٤- وفي الختام، قال إن قضايا التجارة والبيئة والتنمية ينبغي أن تعالج بطريقة متكاملة، على ألا يغيب عن البال أن بعد الانمائي هو هو بعد حاسم بالنسبة للبلدان النامية وأن هذه البلدان لن تستطيع المساهمة في حماية البيئة إلا عند بلوغ مستوى كافٍ من التنمية.

٤٥- وذكرت المتحدثة باسم المجموعة الآسيوية والصين (الفلبين) بالدعوة التي وجهت في ميدراند (الفقرة ٩١، ٤)، ومفادها أن مناقشات اللجنة بشأن السياسة العامة ينبغي أن تركز على بحث قضايا التجارة والبيئة من منظور إنمائي. وضمن هذا الإطار، ينبغي للمواضيع المقترحة لاجتماعات الخبراء أن تكون أكثر صلة باحتياجات البلدان النامية وتوجهها نحوها، مع إتاحة مجال كافٍ لمراقبة اهتمامات كافة الوفود. ومن الشواغل الأساسية للبلدان النامية ما يتمثل في نطاق التكامل بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحفظ البيئة وحمايتها. وقالت إن المجموعة الآسيوية تفهم أهمية تنسيق السياسات الذي ينبغي أن يبدأ على المستوى الوطني ولكنه ينبغي أن يشمل أيضاً المستوى الدولي. وأشارت إلى أن القيود على السياسات المحلية في فرادي الدول الأعضاء ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المفاوضات الدولية.

٤٦- وأضافت قائلة إنها ترى أن "التدابير الإيجابية" يمكن أن تكون فعالة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراعاة قواعد وأحكام النظام التجاري الدولي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن الواضح أنه قد تم الإضطلاع بقدر كبير من العمل وتم إحراز تقدم في هذا المجال. وقالت إنها توافق على تركيز أمانة الأونكتاد على إمكانية الوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، والآليات المالية، وبناء القدرات. إلا أن ثمة حاجة للتوصيل إلى توافق آراء حول جدول أعمال أكثر تحديداً وبرنامج عمل ينفذ بالكامل المقررات التي تم اتخاذها بالفعل بشأن قضية التدابير الإيجابية. وأوضحت أنها تعلق أهمية أيضاً على التكنولوجيا السليمة بيئياً والاستثمار التجاري المؤاتي للبيئة الذي يتطلب المشاركة، من حيث التمويل والموارد البشرية، من قبل كل من قطاع الأعمال والمجتمع المدني، في مداولات الحكومات بشأن السياسات وبرامج العمل. ومن بين الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة ما يتمثل في القضاء على الفقر الذي يشكل سبباً رئيسياً من أسباب التلوث البيئي. وقد آن الأوان لإعادة تقييم فرادى النهوض الوطنية إزاء تخفيف الفقر. وأعربت عن تأييدها الكامل لمبادرة "التجارة في الموارد البيولوجية" التي يضطلع بها الأونكتاد - وهو اقتراح مثير للاهتمام قد يوفر سبيلاً ممكناً عملياً للخروج من حلقة تخفيف الفقر وتدور البيئة.

٤٧- ومضت قائلة إن المجموعة الآسيوية والصين تعتبران أن تنفيذ آليات مالية تتتوفر لها مقومات الاستمرار هو أمر يتسم بأهمية قصوى. ولنكن هنا استعداد للاستجابة للحاجة إلى اعتماد أساليب تجهيز واستهلاك سليمة بيئياً، فإن البلدان النامية تعاني من ضغوط مالية مفرطة إلى حد يتذرع عليها معه أن تطوي صفحة الماضي. وأشارت إلى أن التمويل العام على المستوى الوطني يتناقص وأنه من الضروري البحث عن مصادر تمويل وموارد بديلة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً مركزياً من خلال البحث المركزة ووضع برنامج عمل للمستقبل يساعد البلدان النامية على أن تفهم

بالكامل تأثير تحرير التجارة في تعزيز التنمية المستدامة وفي خلق وتوسيع الفرص التجارية للبلدان المصدرة في العالم النامي.

٤٨- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إن لجنة الفاو المعنية بمشاكل السلع الأساسية ستواصل في دورتها الحادية والستين بحث القضايا المتعلقة بالصلات بين التجارة والبيئة والتنمية الزراعية المستدامة. ومن أجل تحنب الأزدواجية، تم التخطيط لأنشطة في هذا المجال بالتشاور مع وكالات أخرى، وبالتالي فقد تركز العمل على الآثار البيئية المتصلة تحديداً بانتاج وتجهيز السلع الأساسية الزراعية وعلى استخدامات منهاجية لقياس الآثار التجارية المرتبطة بالمشاكل البيئية. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، تم إجراء دراسات بشأن الحبوب والأرز والبذور الزيتية والحمضيات. وقد تناولت الدراسات السابقة الجوت والكتاف والألياف ذات الصلة والأصباغ والجلود والمواشي والمنتجات السكرية. فيما يتعلق بالحرارة، يجري عن كثب رصد بعض القضايا مثل إصدار الشهادات بشأن المنتجات السلبية بيئياً. وأشار إلى بعض الاستنتاجات العامة المستخلصة من التحليلات فقال: إن الصلات بين التجارة والبيئة والتنمية الزراعية المستدامة هي صلات معقدة؛ وهناك بصفة عامة زيادات طفيفة في تكاليف الانتاج ليس لها سوى تأثير ضئيل على التجارة الدولية، وهي ناشئة عن السياسات البيئية فيما يتصل بسلع أساسية زراعية محددة تم تحليلها تحليلاً متعمقاً، على الرغم من أنه قد تكون لها بعض الآثار بالنسبة للقطاع كله؛ وإنه قد تكون لسياسات الانتاج وأو التجهيز البيئية الأشد صرامة آثار هامة على القدرة التنافسية وعلى الفرص التصديرية للبلدان النامية؛ وإن الآثار البيئية تعتمد على نظم إيكولوجية محددة، كما أن السياسات الرامية إلى معالجتها تعتمد على مستوى التنمية الذي بلغه البلد.

٤٩- وفيما يتعلق بالمنهجية، قال إنها تحتاج إلى مزيد من التنقيح والاختبار على الرغم من أنها معروفة على نحو معقول. ومع ذلك فإنها قد حسنت فهم القضايا. وأشار إلى أن برنامج العمل المقترن لجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية بالنسبة لفترة السنتين التالية يشتمل على مزيد من العمل بشأن تطوير وتطبيقات منهاجية قياس الآثار التجارية لأنظمة البيئية وعلى تقييمات بيئية إضافية فيما يتصل بسلع أساسية محددة. وفي الختام، قال إن منظمة الفاو مستعدة للعمل على نحو وثيق مع الأونكتاد وسائر المنظمات الدولية بشأن فهم الصلات بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

٥٠- وقال ممثل هولندا، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد سيؤجل إبداء تعليقاته المفصلة إلى المناقشات غير الرسمية حول هذا البند، ذلك لأن ما يفهمه هو أن المقصود باللجان الجديدة هو الابتعاد عن صيغة البيانات الجاهزة في الجلسات العامة. إلا أن الاتحاد قد أحاط علمًا بآراء ومواقف المجموعات الإقليمية الثلاث.

٥١- وقال ممثل الجامعة الأوروبية إن وثائق الأمانة المتعلقة بهذا البند هي وثائق جيدة بصفة عامة ولكن معالجة القضايا لا تزال مجردة على نحو مفرط. ومن الضروري الآن الانتقال إلى أهداف وتدابير ملموسة بدرجة أكبر. وفي رأيه أن وثائق الأمانة قد شددت على وجة نظر التجار أكثر مما شددت على وجة نظر المعنيين بالبيئة وبالتالي ينبغيبذل محاولة لسد الفجوة بين قضايا التجارة وقضايا البيئة.

٥٢- وقال ممثل جنوب إفريقيا إن بلده يرحب بالعمل المضطلع به من قبل الأونكتاد بشأن "التجارة في الموارد البيولوجية". وأشار إلى أن هذا العمل يسلم بالقدر الهايل من رأس المال الطبيعي الذي تمتلكه البلدان

النامية. كما أن جنوب افريقيا تقدّر المبادرة التي يضطلع بها الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للنظر في تجارب البلدان النامية فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال، واتفاقية الاتجاه الدولي بالأنياب المهددة بالانقراض. وقال إنه لا يمكن أن تكون هناك مغalaة في التشديد على أهمية توصل البلدان النامية إلى فهم واضح للقضايا التي تواجهها، ولا سيما عندما يتغير اعتماد الخيارات وإيجاد أجوبة جديدة وابتكارية.

٥٣- وفي هذا الصدد، لاحظ أن ثمة مجالاً واحداً بالغ الأهمية يبدو أنه يفتقر إلى المساعدة في مجال البحوث، وهو مجال تغيير المناخ. وأشار إلى أن قراءة أولية للوثيقة التي أعدّها الأونكتاد مؤخراً بعنوان "تعزيز ونقل واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً: استعراض للسياسات" تبين أنها تعالج، فيما تعالجه، تدابير ذات صلة بقضية تغيير المناخ. وقال إن تغير المناخ يشير تحديات هائلة بالنسبة للمجتمع الدولي وهو يتطلع إلى ما بعد عام ٢٠٠٠. وليس هناك أية قضية أخرى تبين على نحو أكثر وضوحاً الترابط العالمي للنظم الإيكولوجية في العالم وعدم جدواً تهميش بعض البلدان أو المناطق. يضاف إلى ذلك أن هذه القضية البالغة التعقيد تتيح فرصاً مختلفة لتحقيق بعض الأهداف المركزية المعلنة في تقارير الأونكتاد مثل "تقاسم التكاليف" والحالات التي يخرج فيها الجميع فائزين" و"نقل التكنولوجيا" و"تطبيق آليات السوق" على المستوى الدولي.

٥٤- وتبعاً لذلك ووفقاً للالتزام المعقود في الأونكتاد التاسع بالبحث باستمرار عن سبل جديدة وابتكارية لمساعدة المناقشات المتعلقة بالتنمية على مغاراة الأولويات الدولية، تود جنوب افريقيا أن تحدث الأونكتاد على النظر بجدية في متابعة دراسة "التدابير الإيجابية" الابتكارية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة. وينبغي القيام بذلك بالتشاور مع أمانة الاتفاقية الإطارية. كما ينبغي لهذا العمل أن يغذى اجتماع الخبراء بشأن التدابير الإيجابية الذي اتفقت اللجنة عليه الآن. وقال إن هيئات الاتفاقية الإطارية تعكف على دراسة مختلف الامكانيات المتاحة. إلا أن تعدد القضية التي تنطوي بالفعل على سياسة الطاقة والتجارة، يتطلب توفير مساعدة خاصة في مجال البحوث للبلدان النامية فيما يتعلق باستصواب وجداول بعض الخيارات مثل "التنفيذ المشترك" و"الترخيص القابلة للتداول". وفي رأيه أن البحث التجاري ضروري في ميدان الطاقة فيما يتعلق بالامكانيات والنتائج المتوقعة بالنسبة للبلدان النامية. وأشار إلى أن عدداً من البلدان من منطقته الفرعية قد أعربت بالفعل عن تأييدها لهذا الطلب وأعرب عن أمله في أن تقوم بلدان أخرى أيضاً بتقديم دعمها. وقال إن ما ينطوي عليه الأمر هنا ليس الانصاف بين الأجيال فحسب وإنما هو أيضاً مصالح الأجيال القادمة.

٥٥- وسلّم ممثل بنغلاديش بأن الصلات بين التجارة والبيئة والتنمية تتسم بأهمية قصوى بالنسبة للمجتمع العالمي. إلا أنه لا يمكن افتراض قيام جميع البلدان الأعضاء، بحكم الأمر الواقع، بإيلاء نفس المستوى من الأولوية لهذا الموضوع وذلك لأسباب وجيهة جداً. فبصراحة، لا يتم في بلد من أقل البلدان نمواً مثل بنغلاديش إيلاء الأهمية القصوى لقضايا البيئة والقضايا المرتبطة بها، وهو أمر يمكن فهمه. فالنسبة لبلده، تشكل تنمية الهياكل الأساسية للاقتصاد المجال الذي يتتيح الفرص لتلبية ضرورات المعيشة الأساسية، وهذا هو العامل الأساسي. إلا أنه على الرغم من قرون الاستغلال الخارجي ونقل الموارد، فإن البيئة المحلية التي توفر الموارد الأساسية لأنشطة بلده الاقتصادية قد حافظت نسبياً على نقاءها الأصلي، ذلك لأن الصناعات المحلية، بالنظر إلى طابعها البدائي، لا تولّد ملوثات على النطاق الموجود في أنحاء كثيرة أخرى من العالم. ومع ذلك فإن البيئة العالمية، في مجملها، هي بيئه لا حدود لها. ونتيجة لذلك فإن جميع البلدان تتتأثر بالقدر

نفسه من جراء التدهور البيئي، بصرف النظر عن منشئه. وبناءً على ذلك، لربما كان اعتماد نهج متعدد الأطراف إزاء هذه القضايا هو الخيار الوحيد.

٥٦- وتابع قائلاً إنه قد تم إحراز قدر كبير من التقدم في تقييم التفاعل بين البيئة والتنمية المستدامة وإن تقرير الأمانة (TD/B/COM.1/3) يوفر خلفيّة تحليلية متميزة ذات قيمة عظيمة. ومن الواضح أن هناك حاجة لزيادة المساعدة التقنية والتدريب ونقل التكنولوجيا من أجل توعية و"بناء قدرات" القطاعات ذات الصلة للاقتصادات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٥٧- إلا أنه يلاحظ بقلق أن تقرير الأمانة (الفقرة ٩٢(د)) يذكر أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كثيرة ما تسهم إسهاماً كبيراً نسبياً في التلوث الصناعي". وأشار إلى أن مثل هذا التعميم ينبغي أن يكون مقيداً على أساس الحقائق القائمة. وليس هناك تعريف عالمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحجم. ففي أقل البلدان نمواً، تكون هذه المؤسسات عادةً مؤسسات بالغة الصغر جداً تستخدم التكنولوجيا المحلية واليد العاملة المحلية. وهي تستخدم وتجهز مواد ذات منشأ طبيعي أساساً ومتاحة على المستوى المحلي. وهذه المواد الخام، باعتبارها قابلة للانحلال بيولوجياً، لا تنتج منتجات ثانوية مضرة بالبيئة. ولذلك فإنه من المشروع الاحتياج بأن المؤسسات البالغة الصغر في اقتصادات أقل البلدان نمواً يجب أن تعفى من هذا النصيب من اللوم الذي لا تستحقه فيما يتعلق بسلسلة التلوث العالمي هذه.

٥٨- وتابع قائلاً إن أقل البلدان نمواً تدرك الحقائق والقيود القائمة في البيئة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أن هذه البلدان مهمشة حالياً وبعيدة كما يظهر عن خشبة مسرح دراما التلوث، فإنها تود مع ذلك أن تكون مشاركة رئيسية في برامج العمل العالمية التي استحدثت للتصدي لآثار التدهور البيئي العالمي. وبالتالي فإن وفده مستعد للانضمام إلى سائر الوفود في التوصل إلى استنتاجات تعبر بحق عن الاهتمامات العالمية وتراعي المع verschillات التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥٩- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة (الختامية) المعقدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال^(٥).

٦٠- وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة نص رسالة موجهة من لجنة الأونكتاد إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة وقررت أن ترافق الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال بتلك الرسالة^(٦).

٦١- وفي الجلسة الختامية أيضاً، أحاطت اللجنة علماً بالملخص الذي قدمه الرئيس بصفته الشخصية (TD/B/COM.1/L.2)، مع إدخال عدد من التعديلات، واتفقت على أن ترافق الملخص بالتقرير النهائي عن أعمال دورتها الأولى^(٧).

الفصل الثالث

مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٦٢- افتتح الدورة الأولى للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بالنيابة عن الأمين العام للأونكتاد، السيد كارلوس فورتين، نائب الأمين العام للأونكتاد. (للاطلاع على البيان الافتتاحي الذي أدلّى به السيد فورتين، انظر المقدمة).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٣- انتُخبت اللجنة، في جلستها الأولى المعقدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أعضاء مكتها على النحو التالي:

السيد دانييل برثار (فرنسا)	الرئيس: السيد يوميليو كاباليورو (كوبا)
السيدة رافلة مرابط (تونس)	نواب الرئيس: السيد آدم كريتشوفسكي (بولندا)
السيد جون روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)	السيد آغوس ترميدزي (اندونيسيا)
السيد سيك واثاميشي (تايلاند)	المقرر: -

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٤- أقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول أعمال دورتها الأولى (TD/B/COM.1/1) بعد أن أكدت من جديد المقرر المتخذ في الدورة التنفيذية الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية بالنظر في البند ٤ من جدول الأعمال في الجزء الثاني من الدورة في شباط/فبراير ١٩٩٧. وقبلاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة الأولى للجنة كما يلي:

-١- انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تمكين البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاques جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاques جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف
- ٤- دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخراً والقضايا المتعلقة
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٥- أقرت اللجنة، في جلستها الخامسة (الختامية)، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية (TD/B/COM.1/L.3).^(٨)

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٦- وفي الجلسة الختامية أيضاً، فوّضت اللجنة المقرر استكمال التقرير النهائي للجنة عن أعمال دورتها الأولى بحيث يعكس مداولات ونتائج الجزأين الأول والثاني من الدورة.

الحواشي

(١) انظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة (TD/B/EX(13)/2)، الفصل الأول، الفرع باء ١-.

(٢) عممت في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/COM.1/4: وللاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول - ألف.

الحواشي (تابع)

(٣) عُمِم في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/COM.1/5. وللاطلاع على الملخص الذي أعده الرئيس، انظر المرفق الثاني - ألف.

(٤) بموجب مقرر اتخذه المجلس في دورته التنفيذية الثالثة عشرة، تقرر النظر في البند ٤ من جدول الأعمال وفي تقرير الأمانة ذي الصلة في الجزء الثاني من الدورة الأولى للجنة في شباط/فبراير ١٩٩٧ وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق على اتاحة التقرير للجنة في الجزء الأول من الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من أجل تيسير الأعمال التحضيرية الوطنية بشأن هذا البند.

(٥) تم تعديمه فيما بعد في الوثيقة TD/B/COM.1/L.4 وللاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول - باء.

(٦) للاطلاع على نص الرسالة، انظر المرفق الثالث.

(٧) تم في وقت لاحق تعديم الصيغة المعدلة للملخص الذي أعده الرئيس في الوثيقة TD/B/COM.1/L.2/Rev.1 وللاطلاع على الملخص، انظر المرفق الثاني - باء.

(٨) للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الرابع.

المرفق الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمكين البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر منفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقيات جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف^(٤)

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تركيز العمل مستقبلاً

١- ينبغي لأمانة الأونكتاد، في سياق برنامج العمل الوارد في الفقرة ٩١ من وثيقة ميدراند الختامية، أن تضطلع بدراسات لدعم أعمال اجتماعات اللجنة مستقبلاً واجتماعات الخبراء المقرر عقدها.

٢- كما ينبغي للأمانة أن تضطلع بدراسات محددة لأقطار معينة تتناول، من بين أمور أخرى، تأثير اتفاقيات جولة أوروغواي وأثارها الدينامية في التنمية والأثر الإنمائي الانتقالي والطويل الأجل لتحرير التجارة، وقدرة التوريد، والسياسة التجارية، وبناء القدرات من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي.

٣- إن التعاون التقني من جانب أمانة الأونكتاد بشأن بناء القدرات من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي، ينبغي أن يكون أحد المكونات الهامة للعمل في هذا الميدان. وبينما يكون الطلب هو محركه وأن يستهدف النهوض بقدرة البلدان على تعزيز عمليتها الإنمائية بتعاون دولي مناسب، والجهات المانحة مدعومة إلى مواصلة تمويلها لبرامج المساعدة التقنية وإلى زيادة هذه المساعدة إن أمكن. وبينما للتعاون التقني في هذا الميدان أن يركز على المجالات التالية بوجه خاص:

(أ) بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على الإعداد للمفاوضات في سياق جدول الأعمال المتضمن في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف المتمحضة عن جولة أوروغواي، وعلى تحسين فهم الآثار المترتبة على القضايا الجديدة والناشئة؛

(ب) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومشاكل البلدان غير الأعضاء في المنظمة المذكورة، لا سيما مشاكل أقل البلدان نمواً؛

(٤) اعتمدتتها اللجنة في جلستها العامة الثانية المعقدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتشريعية بغية الاستفادة من الفرص الناشئة عن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وممارسة الحقوق والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات جولة أوروغواي؛

(د) تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال بناء القدرات؛

(هـ) التنوع الأفقي والرأسي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

٤- ينبغي تشكيل هيكل وأنشطة التعاون التقني بطريقة متماسكة ومتناسبة. ووجّه النظر إلى ضرورة وصل أنشطة التعاون التقني في مجال التجارة بأنشطة المتصلة بالسلع الأساسية والخدمات وكفاءة التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات التكنولوجية.

الدعوة إلى انعقاد اجتماعات الخبراء

٥- قررت اللجنة، وفقاً لـ"شراكة من أجل النمو والتنمية"، أن تدعو إلى انعقاد اجتماعات الخبراء التالية بغية القيام بما يلي:

(أ) النظر في فرص التنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية، مع مراعاة التجارب الناجحة، وتقديم توصيات عملية المنحى؛

(ب) دراسة الفرص/الصعوبات التي قد تواجه البلدان النامية في تعزيز قدرتها وتوسيع صادراتها، مع الاستفادة من الحالة في قطاع الخدمات الصحية.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة

٦- سيعقد الرئيس مشاورات بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة. واقتُرحت مسألة التنويع في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية كبند ممكن لجدول أعمال الدورة الثانية.

الطلع إلى الأونكتاد العاشر

٧- منذ نشأة اللجنة، رئي أنه من المفيد التفكير في منظوراتها الطويلة الأجل. واتفق على وجوب النظر إلى برنامج العمل بشكل متماسك وأن توفر نتائجه الكلية تفهماً أعمق للنتائج التي ستفضي إليها خيارات السياسات المختلفة ولكيفية تأثيرها في العملية الإنمائية عموماً. وعند تقدير بيئنة السياسات الأخذة في التغير في بلدان كثيرة، ينبغي أن يكون العمل موجهاً صوب توفير دعم تحليلي أصلب لفهم الأثر الإنمائي لزيادة تحرير التجارة، ونحو توفير الأدلة التجريبية التي تسهم في التوصل إلى هذا الفهم.

باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن دعم التجارة والبيئة والتنمية:
التقدم المحرز مؤخراً والقضايا المعلقة^(ب)

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- بالإشارة إلى الفقرة ٩١، من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، تؤكد لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية مجدداً على أهمية مواصلة العمل الذي اقترحته الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة بالنسبة للأونكتاد.

٢- وتشجع اللجنة الأونكتاد على مواصلة برنامج المساعدة التقنية لديه، وخاصة لتعزيز زيادة تفهم الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية، عن طريق أعماله النظرية والتجريبية والتحليلية.

٣- وقد قررت اللجنة، وفقاً لوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، والجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/43/INF.1/Rev.2، عقد اجتماعي الخبراء التاليين من أجل:

(أ) دراسة التدابير الإيجابية، بما في ذلك النهج الابتكاري إزاءها إليها، في سياق تعزيز التنمية المستدامة، وخاصة من أجل تلبية أهداف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

(ب) دراسة إعمال معايير الإدارة البيئية، وخاصة السلسلة ٠٠٠ ١٤ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وآثارها التجارية والاستثمارية المحتملة بالنسبة للبلدان النامية، وتعيين الفرص والاحتياجات الممكنة في هذا السياق.

٤- أحاطت اللجنة علمًا بأن أمانتي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تجريان معاً دراسة عن "الذروات التعريفية والتصاعد التعريفي في سياق ما بعد جولة أوروغواي" وقررت أن تناح لها هذه الدراسة كوثيقة معلومات أساسية في دورتها الثانية.

٥- وأحاطت اللجنة علمًا أيضًا بما أعرب عنه من اهتمام بأعمال الخبراء المقبلة في المجالات التالية:

(أ) دراسة العلاقات والروابط بين قطاع السياحة والبيئة والتنمية في البلدان النامية:

(ب) تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها إليها؛

(ج) الأساليب الابتكارية لتحسين إمكانيات تصدير السلع الأساسية المستدامة الاتساع، خصوصاً لدى أقل البلدان نمواً.

(ب) اعتمدتتها اللجنة في جلستها الخامسة (الختامية) من دورتها الأولى في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧

المرفق الثاني

ملخصات الرئيس

ألف - الملخص الذي أعده الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال^(١)

على الرغم من صعوبة إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاques المنبثقة عن جولة أورغواي بعد سنتين فقط من إبرام اتفاques مراكش، حاولت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، استناداً إلى الوثيقة TD/B/COM.1/2، أن تحدد آفاق العمل الرئيسية المتاحة للأونكتاد في هذا الشأن، وفتقاً للولاية التي عُهد بها لجنة في الدورة التاسعة للمؤتمر. وأشارت وفود كثيرة إلى أن هذا الاجتماع الأول يعتبر بداية الدورة الجديدة لعمل الهيئات الفرعية التي أنشئت في ميدراند.

١- سلّمت معظم الوفود بضرورة إجراء تحليل منهجي لآثار اتفاques مراكش على التنمية. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن تكون هذه الاتفاques سمة دائمة لأنشطة اللجنة. ورأى جميع الوفود أيضاً أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تأدية التزاماتها وعلى ممارسة حقوقها للاستفادة بأفضل وجه ممكن من الإمكانيات المتاحة في هذه الاتفاques في استراتيجيتها الإنمائية.

٢- واستناداً إلى تحليل أولي لتنفيذ الاتفاques، حدد عدد معين من الوفود بعض الآثار السلبية على التنمية. وأكدت عدة وفود على أوجه النقص التي تшوب هذه الاتفاques: عدم وجود تخفيضات تعريفية بشأن ٢٢ في المائة من الواردات الحساسة بالنسبة للبلدان النامية؛ واستمرار الذروات التعريفية بل والتضييع التعريفي. وأعربت هذه الوفود أيضاً عن عدم ارتياحها لتنفيذ الاتفاques: واستمرار التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة، وعدم ملاءمة المساعدة المقدمة للبلدان النامية. وأشارت نفس الوفود إلى استمرار وجود بيئة دولية غير مؤاتية للتنمية: أعباء الديون؛ وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية، وركود التدفقات الاستثمارية، والسياسة الانكمashية التي تنتهجها البلدان المتقدمة.

٣- وأشارت وفود أخرى، إلى بعض الآثار السلبية، مثل مخاطر تفسير أحكام الاتفاques بطرق مختلفة، ووجود تدابير حمائية قوية أيضاً في البلدان النامية، وتأكل الهوامش التفضيلية.

٤- وكشفت المناقشات عن آثار ايجابية: فلقد ثبّن، علاوة على الفوائد المتوقعة من تحرير التجارة وزيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حدوث زيادة في تجارة البلدان النامية وفي التجارة فيما بين هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك، لا تزال بعض الوفود تعتقد أن البلدان النامية ما برحت تستفيد من مخططات الأفضليات، التي تحسن بعضها.

(١) أحاطت اللجنة علماً في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالملخص المقدم من الرئيس بصفته الشخصية وقررت إدراجها في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الأولى.

٥- واستنجدت وفود عديدة بعد التأكيد على الضغوط الإضافية المفروضة على البلدان النامية، من جراء تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الاتفاques، ضرورة زيادة المساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً، في الميادين التالية:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل مساعدتها على وضع إطار قانوني مناسب، فضلاً عن تنفيذ البرامج اللازمة لتنمية الموارد البشرية، تمهدًا لأنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؛

(ب) تدعيم قطاع الانتاج من أجل تنمية قدرات التوريد وتعزيز تنوع الانتاج في البلدان النامية، ولا سيما انتاج السلع الأساسية. فبعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لم تحقق تقدماً كبيراً في مجال تنوع الصادرات؛

(ج) زيادة المساعدة في قطاعي المعلومات التجارية والكافأة في التجارة.

٦- وأوصت جميع الوفود بأن يكون بعد التنمية دليلاً أكثر وضوحاً للعمل التحليلي وأنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد. وينبغي تطبيق هذا الاتجاه في المقام الأول على أقل البلدان نمواً، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع.

٧- وأشارت الوفود عن اهتمامها بجهود الأمانة لإعداد عينة من الدراسات التجريبية بحسب البلدان، أو القطاعات، أو المنتجات أو بحسب مجموعة من هذه المعايير.

٨- واعتمدت اللجنة، وفقاً لولايتها، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول أعمالها^(١).

باء - الملخص الذي أعده الرئيس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال^(٢)

١- أنهت لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية دورتها الأولى في ١٩ و ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالنظر في البند ٤ من جدول أعمالها المعنون "دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخراً والقضايا المعلقة" استناداً إلى الوثيقة TD/B/COM.1/3.

٢- ونوهت وفود عديدة بأن هذا البند الذي كان بالفعل موضع قدر كبير من العمل في نطاق الأونكتاد وفي محافل أخرى، قد اكتسب أهمية خاصة على ضوء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بسنغافورة في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٦، من جهة، وعقد الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، والدوره الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومختلف المفاوضات حول الاتفاques حول البيئة المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٧ من جهة ثانية.

(ب) انظر المرفق الأول - ألف أعلاه.

(ج) أرفق بالتقدير بموجب مقرر اتخاذته اللجنة في جلستها الخامسة (الختامية) المعقدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣- وقد أعربت وفود عديدة عن أملها في أن يواصل الأونكتاد أداء دوره كاملاً في ميادين التحليل، وتحديد الاستراتيجيات، وتعزيز قدرات البلدان النامية. ويبدو الأونكتاد في نظرها المحفل الدولي المناسب لاعتماد نهج متكامل يربط بين مواضيع التجارة والبيئة والتنمية. ورأى وفود أخرى إن عملية دمج هذه المواضيع الثلاثة لا تزال قاصرة، مع ما في ذلك من إضرار بالشواغل البيئية.

٤- واسترعت وفود عديدة الاهتمام في بياناتها إلى الفوائد التي يحتمل أن تعود على البيئة والتنمية من تحرير التجارة. ونوهت وفود أخرى بأن هذه الفوائد لا تتسم باللتلاقية، وأنه لا بد من أن ترافق تحرير التجارة سياسات بيئية محددة. واتفق الجميع على أن الفقر يمثل عاملاً أهم من التجارة الدولية في تدهور البيئة.

٥- وأبرزت المناقشات أهمية اتخاذ تدابير ايجابية (الوصول إلى الأسواق وإلى التكنولوجيات، وإلى الموارد المالية، وإلى التدريب، إلخ). وإن اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بمضامينها. ورأى بعض الوفود أن يكون لهذه التدابير طابع يماثل في الزاميته التدابير التجارية. وترى عدة وفود أنه لا يجب أن يكون هناك تضاد بين التدابير الايجابية والتدابير التجارية، فهذه وتلك هي من بين الأدوات التي تتيح دمج التجارة والبيئة والتنمية على نحو أفضل. وقد أشير في هذا المجال أيضاً، إلى تنفيذ هذه التدابير على المستوى الوطني وأيضاً على الصعيد الدولي، وإلى اشتراك البلدان النامية في وضعها.

٦- وظهرت عند مناقشة موضوع وضع العلامات الإيكولوجية أهمية مفهومي الاعتراف المتبادل والتكافؤ، حتى وإن بدا بعض الوفود أن وضعهما موضع التنفيذ لا يزال صعباً. وأعرب بعض الوفود عن قلق من أن التدابير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج قد تشكل مصدر عقبات أمام التجارة.

٧- وترى بعض الوفود أن هناك احتمالاً بأن تت ked المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخصوصاً في البلدان النامية، تكاليف باهضة من جراء الامتثال للمعايير البيئية.

٨- وأشارت عدة وفود عن اهتمام بالغ بمبادرة "التجارة البيولوجية" (Biotrade) التي أطلقتها الأمانة، باعتبارها وسيلة لإنشاء صلة بين قضايا التجارة والبيئة في مجال التنوع البيولوجي. وأشارت بعض الوفود عن أملها في أن تستمر المشاورات بقصد هذا الموضوع.

٩- وقد اعتبرت وفود عديدة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً قميناً بنقل التكنولوجيات المؤاتية للبيئة ومن شأنه الاسهام في التنمية المستدامة.

المرفق الثالث

رسالة موجهة من لجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة*

إن لجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية قد رحبت، في الجزء الثاني من دورتها الأولى المعقود في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالاستعراض الأول الذي يشمل فترة خمس سنوات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو الاستعراض الذي ستجريه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٩٧. وقد اتخذت الحكومات خطوات لدمج مفهوم التنمية المستدامة وأنشطة متابعة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في برنامج عمل الأونكتاد.

واعتبرت اللجنة أن اختتام جولة أوروغواي قد عزّز عملية تحرير التجارة، وأتاح فرصة جديدة للتنمية والنمو المستدامين. إلا أن التهميش يظل يمثل خطراً بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، كما أنه يمكن أن يعيق استفادتها من الموارد التي يمكن أن تولّدتها التجارة لأغراض تعزيز التنمية المستدامة.

وذكرت اللجنة بالالتزام القوي في ريو بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة، وأعادت تأكيد الأولوية العالمية التي يولّيها الأونكتاد للتعجيل في تنمية تكون سليمة بيئياً ومستدامة. وشددت اللجنة على الحاجة الملحة لتجديد الجهد على المستويات الوطنية والدولية من أجل تحقيق التعايش بين السياسات التجارية والسياسات البيئية وكذلك، بصفة أعم، من أجل تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق وضع وتنفيذ تدابير إيجابية وتوفير حواجز اقتصادية فعالة.

وقد سعى الأونكتاد بنشاط، حسبما طلبه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، إلى الأداء الفعال لدوره الخاص في تعزيز دمج التجارة والبيئة والتنمية. وقد اتخذ الأونكتاد بصفة خاصة خطوات ملائمة لتنفيذ توصيات لجنة التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال قيام الأونكتاد التاسع بتبني العمل الذي اقترحته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة بالنسبة للأونكتاد.

إن الأونكتاد يتطلع إلى تحقيق نتائج موضوعية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وهو، بوصفه مركز التنسيق ضمن الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة وما يتصل بها من قضايا التنمية، وبوصفه الجهة التي تتولى إدارة المهام المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، يظل مستعداً لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها جدول أعمال متجدد بشأن التجارة والتنمية المستدامة.

* اعتمدتها اللجنة في جلستها الخامسة (الختامية) المعقدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة*

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية
- ٤- طرق وسبل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات
- ٥- تقارير الهيئات الفرعية
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- إعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

* أقرته اللجنة في جلستها الخامسة (الختامية) المعقدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

المرفق الخامس

* الحضور*

- ١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

تركيا	الاتحاد الروسي
トリニダード وتوباغو	اثيوبيا
تونس	الأرجنتين
جامايكا	الأردن
الجزائر	اسپانيا
الجماهيرية العربية الليبية	استراليا
الجمهورية التشيكية	اسرائيل
جمهورية تنزانيا المتحدة	ألمانيا
جمهورية كوريا	اندونيسيا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	أوكرانيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ایران (جمهورية - الإسلامية)
جنوب افريقيا	أيرلندا
رومانيا	ايطاليا
زامبيا	باراغواي
زمبابوي	باكستان
سري لانكا	البحرين
السلفادور	البرازيل
سلوفاكيا	البرتغال
السنغال	بلغاريا
السودان	بنغلاديش
السويد	بنما
سويسرا	بوتان
شيلي	بولندا
الصين	بوليفيا
العراق	بيرو
غانا	بيلاروس
	تايلند

المكسيك	فرنسا
المملكة العربية السعودية	الطلبين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	فنلندا
ميانمار	فنزويلا
موزambique	كرواتيا
النرويج	كندا
النمسا	كوبا
نيبال	كوت ديفوار
نيجيريا	كوستاريكا
هaiti	كولومبيا
الهند	كينيا
هندوراس	لوكسمبرغ
هنغاريا	مالطا
هولندا	ماليزيا
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	مصر
اليونان	المغرب

-٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة بمرأبین:

قيرغيزستان	أنغولا
موريشيوس	اكوادور
نيكاراغوا	بوروندي
اليمن	الجمهورية الدومينيكية

-٣- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلين في الدورة. كما مثل فيها مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

-٤-

ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات المختصة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

-٥-

ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

منظمة العمل العربية
الجماعة الكاريبيّة
الجماعة الأوروبيّة
رابطة التجارة الحرة الأوروبيّة
المنظمة الدوليّة للهجرة
مصرف التنمية الإسلامي
جامعة الدول العربيّة
منظمة العمل العربيّة
منظمة الوحدة الأفريقيّة
منظمة المؤتمر الإسلامي

-٦-

ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدوليّة
المجلس الدولي لقانون البيئة
شبكة العالم الثالث
الرابطة النسائيّة الدوليّة من أجل السلم والحرية
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الصندوق العالمي للطبيعة

الفئة الخاصة

رابطة النقل الجوي الدوليّة

-٧-

وحضرت الدورة المنظمة غير الحكومية التالية بدعوة خاصة من الأمانة:

مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة

أعضاء أفرقة الخبراء

السيد أ. أرتوسو

السيد أ. دي لا بينيا

السيد خ. ك. سانشيز آرنو

السيد م. طلبة

- - - - -